بحلها المطلقها وان كان لا يعرف يمينه والمعين ان الاسان
اذا حلف ليتزوجن على امرأته فتزوج المبتوتة ودخل
بها وعيب فيها الخشفة او قدرها فانه يحلها ولو لم
تشبه ان تكون من سنا به لدنا نها على المشهور ومن
باب اولى انه يحلها اذا كانت من مناكحة نظرا فيهما الى
انه لو اراد ان يثبت على نكاحها لثبت بخلاف نكاحها
ببنية ان يحلها ص لا بناسد ان لم يثبت بعده بوطي
ثان وفي الاول تردد ش يعني ان المبتوتة اذا تزوجت
تزويجا فاسدا فان كان بحضرة علي فساده فانها لا تحل
بوطيه وينبغي قبل البناء وبعده وان كان بحضرته في
فساده فانه ينبغي قبله وينبغي بعد البناء وتحل لمن
طلقها ان فارقها المتزوج لها نكاحا فاسدا حيث لم
وطيها وطأ ثانيا غير الوطي الاول الذي فوت النكاح
الفاسد فان فارقها قبل وطيه لها وطأ ثانيا على انه ليس
وطأ فقوله بوطي ثان متعلق بمقدر راجع لمفهوم
حاصل بعد الوطي الذي يحصل به الثبوت وخرج
بالوطي الاول وقوله الذي يحصل به الثبوت وخرج
بمفهوم الشرط المتقدم في الوطي والضمير في بعده
للوطء المفهوم من قوله بوطي ثان ص لمحلل وان مع
بنية امساكها مع الاعجاب ش هذا مثال للفاسد
الذي لا يثبت بالدخول ولا بحل وهو من تزوج بامرأة
انتهار وحبا ببنية احلالها له او ببنية الاحلال

فهل تحل لمن طلقها بناء على ان البزع وطي او لكل الشرط اي فان ثبت بعده حلت بوطي ثان اي بناء على

مع

مع بنية امساكها ان اعجبته لا نتفاء نية الامساك المطلق
المشترطة شرعا في الاحلال لما قاله ان اعجبته من
نية التحليل ان لم تعجبه ويفرق بينهما قبل البناء وبعده
بطلقة بائنة ولها المسمى بالبناء على الاصح وقبل بمهر المثل
ص ونية المطلق ونيتها لغو ش يعني ان المعتبر في تحليل
المبتوتة نية المحلل لان الطلاق بيده واما نية
المطلق ونية المطلقة لغو ص وقبل دعوى طارئة
التزوج كحاضرة امنت ان يعد وفي غيرها قولان ش
يعني ان المبتوتة اذا ادعت انها تزوجت ثم طلقت
وارادت الرجوع لمن طلقها فلما يخلوا اما ان تكون
طارئة على تلك البلدة من بلد بعيد يشق عليها
اثبات ما ادعيه او حاضرة فيها فان كانت طارئة
فانها تصدق في انها تزوجت لمشقة الاثبات عليها
لو كلفت ذلك واما الحاضرة البلدية فتصدق ايضا
بشرط ان يطول الزمان من يوم طلاقها ودعواها
التزوج بما يمكن فيه موت شهودها واندراس العلم
ان كانت مأمونة فان لم تكن مأمونة مع الطول فهل
تصدق كالمأمونة اولا تصدق في ذلك قولان تم ان
قوله وقبل الخ كالمستثنى من قولهم لا يدين في الاحلال
من شاهد بن على العقد وامرأتين على الكثرة وانفاق
الزوجين على الوطي وقوله امتنعا دين بما بيد الكاف
ومثل دعوى التزوج دعوى الطلاق او الموت للزوج
الثاني ص وملكه ش هذا معطوف على فاعل حرم اصوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)